

# إعادة تشكيل الاقتصاد العالمي



جين بيزاني - فيري وانديرا سانتوس  
Jean Pisani-Ferry and Indhira Santos

كانوا يذهبون إلى أن العولمة كانت تحابي رأس المال وليس العمل، والأثرياء وليس الفقراء.

والآن بدأت الأزمة والاستجابات الوطنية لها في إعادة تشكيل الاقتصاد العالمي وفي تغيير التوازن بين القوى السياسية - والاقتصادية الفاعلة في عملية العولمة. وتتعرض محركات الموجة الأخيرة من العولمة - وهي الأسواق المنفتحة، وسلسلة العرض العالمية، والشركات المتكاملة عالمياً، والملكية الخاصة - للتقويض، وعادت الروح الحمائية إلى الظهور. وبدأت الشركات العالمية التي كانت يوماً ذات مواطني أقدام واسعة في العودة إلى جذورها الوطنية.

لذا، أي دور لعبته العولمة في نشوء الأزمة وتطورها؟ كيف يجري تحويل الاقتصاد العالمي؟ وما هي الاستجابات الممكنة من خلال السياسات؟ هذه هي الأسئلة الرئيسية التي نتناولها في هذا المقال.

الاضطراب الاقتصادي والمالي الذي يحتاج العالم الأزمة الأولى للعهد الراهن من العولمة. وقد تراكمت تجارب قطرية كبيرة

## يمثل

عن أزمات مالية في بلدان أو أقاليم فرادى - يمكن لصانعي السياسات استخدامها في صياغة سياسات علاجية. إلا أنه لا توجد في الذاكرة الحية لمعظم الناس أزمة مالية عالمية. وتعتبر تجربة الثلاثينيات من القرن العشرين مرعبة لأن الحكومات في ذلك العهد أثبتت عجزها عن الحفاظ على التكامل الاقتصادي ووضع استجابات تعاونية.

لقد كانت العولمة بالفعل عرضة للتحدي حتى قبل هذه الأزمة. ورغم الظروف الاقتصادية العالمية المواتية بصورة استثنائية، فإن مزايا حرية التجارة العالمية وحرية انتقال رؤوس الأموال والوظائف لم يفد منها كل الناس. ووبرغم دعم الاقتصاديين، والشركات وبعض الساسة، إلا أن المتقدمين

تحتل الأزمة  
الاقتصادية والمالية  
(حتى الآن) نهاية  
توسع سريع للعولمة.



مصنع مغلق في دنجوان بالصين

لحد كبير بتراكم فوائض الحسابات الجارية في الاقتصادات الناشئة والغنية بالنفط، وبيئة من الحوافز الاقتصادية المعاكسة، والتنظيم الضعيف الذي أثبت أنه قابل للانفجار (انظر مجلة التمويل والتنمية عدد يونيه/حزيران ٢٠٠٨). ورغم ذلك، فقد ساعدت العلاقات المتبادلة والمعقدة داخل النظام العالمي في إخفاء كيفية عمله، ولفترة طويلة، ظل هناك إخفاق جماعي في إدراك العلاقة بالكامل بين اختلال ميزان المدفوعات العالمية، والطلب على الأصول المالية الآمنة (أو الآمنة ظاهريا) وصناعة تلك الأصول (كاباليرو ٢٠٠٩). وزادت المعاني السياسية الخفية من تعقد المناقشة على المستوى الوطني: فمنذ فرضية «تخمة المدخرات العالمية» التي طرحها بين بيرنانكي في ٢٠٠٥، كانت الولايات المتحدة تصر على القول بأن مشكلة الاقتصاد الكلي الرئيسية في الاقتصاد العالمي لم تكن العجز في حسابها الجاري، بل في نزوع الصين المرتفع نحو الادخار.

ويرجع الخطأ الثاني ذى الصلة بالأزمة إلى المراحل المبكرة من الأزمة. وحتى خريف ٢٠٠٨، كان من المأمول أن تتمكن الاقتصادات المحصنة ضد النتائج المباشرة غير المتوقعة لأزمة الرهن العقاري من اجتياز غمار العاصفة

### أكثر من إخفاقات تنظيمية

في البداية، أخفق كثير من المحللين في إدراك طبيعة الأزمة إدراكا تاما. إذ كان التركيز منصبا بصورة حصرية تقريبا على تنظيم السوق، وإشراف المؤسسات المالية، بينما لم يكرس سوى قدر قليل من الاهتمام للأسباب الجذرية للأزمة المتصلة بالاقتصاد الكلي العالمي. والحقيقة أنه في وقت متأخر في نوفمبر من العام الماضي، أصدرت مجموعة العشرين المكونة من كبرى البلدان الصناعية واقتصادات الأسواق الناشئة بلاغا رسميا في ختام اجتماع طارئ لها في واشنطن العاصمة، انصب التركيز الرئيسي فيه على الإخفاقات في التنظيم والإشراف، وبالمثل اعتبرت العلاجات ذات صبغة تنظيمية- ومن هنا جاء جدول الأعمال الطويل لمجموعة العشرين.

كان ذلك، في شق منه، ناتجا عن أن الأزمة المتوقعة لم تقع: فلم يكن هنا تهور في تخفيض قيمة العملة الأمريكية، ولا بيع كل سندات الخزانة الأمريكية. بيد أن الحقيقة كانت هي أنه، أيما كانت إخفاقات الاقتصاد الكلي حقيقة، فإن تأثيرها كان يمكن احتواؤها بقدر أكبر لولا النهم الذي لا يشبع للأصول المصنفة تحت فئة AAA. وكان ذلك يمثل توليفة من الطلب الدولي القوي على هذه الأصول، يتعلق

بأمان بما يكفي من القوة لكي تسحب معها الاقتصاد العالمي بأكمله. كانت هناك بعض المبررات السطحية لهذا الرأي القائل «بالفصل» بين الظاهرتين. ووفقا لرأى صندوق النقد الدولي، فقد عانت البنوك الأمريكية من ٥٧ في المائة من خسائر القطاع المالي من الديون المورقة ذات المنشأ الأمريكي، وعانت البنوك الأوروبية من ٣٩ في المائة هذه الخسائر، بينما تحملت المؤسسات الآسيوية ٤ في المائة فقط منها. (صندوق النقد الدولي ٢٠٠٨).

## «ثمة حاجة ملحة لتفادي توليفة الكساد التي تجمع بين نزوب التدفقات المالية إلى الاقتصادات الناشئة والنامية، وتراكم احتياطات كبيرة من النقد الأجنبي».

وهذا يفسر نزوب السيولة في أسواق المعاملات بين البنوك في كل من أوروبا والولايات المتحدة في وقت واحد في صيف ٢٠٠٧، ويتسق مع درجة من التكامل المالي على ضفتي المحيط الأطلسي أكثر حدة إلى مدى بعيد منها بين أي إقليمين آخرين في العالم (كوهين- سيتون وبيزانى- فيري، ٢٠٠٨). وهكذا، فإن ما حدث من انسداد في الجهاز المصرفي ذي صلة بالرهن العقاري، وما نتج عنه من أزمة في الائتمان، كانا في الأساس ظاهرة أمريكية- أوروبية.

لكن من الواضح الآن أن النمو يتدهور تدهورا حادا في جميع أقاليم العالم. وقد أجمعت الآمال في الفصل بين الظاهرتين في ١٥ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٨، مع إفلاس ليتمان برارز وما ترتب عليه من عواقب على أسواق المال. وحسبما تمثل بجلاء في «خريطة الحرارة» التي وضعها صندوق النقد الدولي للأزمة (بلانشار، ٢٠٠٨)، فقد ضربت الزيادة الحادة في النفور من المخاطرة، وما ترتب عليه من توقف مفاجئ للتدفقات المالية إلى الداخل، الأسواق الناشئة والنامية بصورة فورية تقريبا. وكانت الصدمة شديدة بوجه خاص بالنسبة للبلدان المستوردة لرأس المال، خاصة في وسط وشرق أوروبا، حيث فاقمت الاختلالات التي كانت قائمة من قبل، وعجلت بطلب المساعدات من صندوق النقد الدولي. لكنها شديدة أيضا بالنسبة للبلدان التي كدست احتياطات من النقد الأجنبي، مثل كوريا. وكانت قناة النقل هنا هي التدفقات الرأسمالية الصافية وليس تكامل أسواق رأس المال في شكل أصول وخصوم خارجية كلية (لم يكن بعض هذه البلدان يحتفظ تقريبا بأية أصول أمريكية أو كان، يحتفظ أساسا بسندات خزائنه، ارتفعت قيمتها خلال الشهور الأخيرة). وتضاءلت التدفقات الرأسمالية الخاصة الصافية إلى الاقتصادات الناشئة في نهاية ٢٠٠٨، ويتوقع الآن أن تبلغ ١٦٥ مليار دولار في نهاية ٢٠٠٩، وهو ما يقل بنسبة ٨٢ في المائة عن مستواها في ٢٠٠٧ (IFF، ٢٠٠٩). ومرة أخرى، كان التقلب الشديد في التدفقات الرأسمالية الدولية عاملا قويا في انتشار عدوى الأزمة. وأخيرا، قدر للتجارة أن تكون قناة نقل كبرى بالنسبة لشرق آسيا، التي تبلغ صادراتها المجمع لأمریکا الشمالية وأوروبا نسبة مذهلة تبلغ ١٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للإقليم. وكان ذلك كافيا لتحويل الفصل بين الظاهرتين إلى وهم. فالتجارة لم تكن فحسب ناقلا للعدوى، بل أيضا معجلا لها. وتظهر أرقام نهاية ٢٠٠٨ أن التجارة والإنتاج الصناعي في العالم يتدهوران بالترادف بمعدلات من رقمين. فقد شهدت عدة بلدان آسيوية

هبوطا في صادراتها بنسب تتراوح بين ١٠ و٢٠ في المائة عاما بعد عام. ولا يمكن حتى الآن الفصل بين ما يمكن أن يعزى إلى انخفاض في الطلب وتصحيح المخزون، وما يحدث نتيجة لانسداد تمويل التجارة. والأمر الواضح هو أن تقلص التجارة الدولية يعتبر قناة للنقل، وكذلك عاملا في التعجيل بتقلص الناتج.

وفيما وراء الخصائص المحددة لنقل الصدمة، فقد كشفت الأزمة أنه، برغم التكامل الإقليمي، وبروز قوى اقتصادية جديدة، فإن الاقتصاد العالمي يفتقر إلى المرونة. وعلى أية حال، فإن الخسائر الناجمة عن الرهونات العقارية من الفئة دون الممتازة والرهونات Ait-A، والتي حركت عملية التوقف عن الاقتراض لتحقيق الفاعلية المالية بطريقة مثيرة، بلغت زهاء ١٠٠ مليار دولار؛ وبعبارة أخرى ٠,٧ في المائة فقط من الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة، و ٠,٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي - وهو مبلغ تافه بأى مقياس. ومع استسلام الاقتصاد العالمي حاليا للركود، فإن الأسئلة المطروحة الآن هي ما هو الثمن الباهظ الذي سيقاضاه ذلك من العولمة، وكيف يمكن للاقتصادات الوطنية، والمنظمات الدولية أن تدير التغيرات الجارية.

### العولمة: إعادة تشكيلها أم تصفيتها؟

بدأت الأزمة بالفعل في التأثير على الحركات الكامنة وراء العولمة السريعة خلال السنوات الأخيرة - أي الملكية الخاصة، والشركات المتكاملة عالميا، وسلسلة العرض العالمية، والأسواق المنفتحة.

وبداية، فقد تزايدت المشاركة العامة في القطاع الخاص بصورة ملحوظة خلال الشهور القليلة الماضية (انظر الشكل). فمن بين أكثر من خمسين بنكا في الولايات المتحدة، والإتحاد الأوروبي، تلقى ٢٣ و ١٥ بنكا على التوالي ضخ أموال عامة، أي أن بنوكا تمثل على التوالي ٧٦ و ٤٠ في المائة من رسملة السوق قبل الأزمة، تعتمد الآن على دافعي الضرائب. كما تلقت قطاعات أخرى، مثل صناعة السيارات، والتأمين أيضا مساعدات عامة. وأيا كانت نسبة الحكومات، فإن الدعم الحكومي قمين بأن يؤثر في مسلك الشركات العالمية التي كانت مواطئ أقدامها يوما ما واسعة.

ثانيا، إن هذه الأزمة تتحدى الشركات المتكاملة عالميا. فخلال الربع الماضي من القرن، كان التكامل الاقتصادي يحركه في جزء كبير منه سعي الشركات إلى خفض التكلفة والبحث عن الموهبة. ورغم ذلك، فقد كانت الشركات المتكاملة المندمجة عالميا هي أول من وضع على المحك أولا في أوائل الأزمة، مع انهيار البنوك التي كانت تعمل عبر الحدود الدولية. وفجأة، وجدت المؤسسات العابرة للقوميات، التي كانت يوما ما قوية صعودية في التعرف على أي الحكومات سوف تدعمها. وفي بعض الحالات، تجاوزت الحكومات بصورة تعاونية - كما حدث في حالة بلجيكا وفرنسا مع بنك دكسيا - إلا أن حالات أخرى انتهت بقطع الصلات حسب الحدود الوطنية مثل ما حدث مع مجموعة فورتيس البلجيكية- الهولندية للإقراض والتأمين. وذلك لم يوضح فقط أن نظم التنظيم والإشراف القائمة كانت غير مناسبة لهذا النموذج العابر للقوميات من الشركات، لكنه أثبت أيضا أن الحكومات الوطنية هي فقط التي تتوافر لها موارد الميزانية المطلوبة لكفالة المؤسسات المالية. وتخاذل المساعدات الحكومية بتحويل الشركات العالمية إلى أبطال منتظمين واليوم، لا يوجد رئيس تنفيذي لأية شركة تلقت دعما حكوميا يمكنه أن يردد كلمات مانفريد وينيمر (الرئيس التنفيذي لشركة كونتنتال الألمانية لصناعة إطارات السيارات)، وهو يبرر فصل العمال في مصنع الشركة في هانوفر في ٢٠٠٥، عندما قال: «إن ذلك هو واجبي تجاه عمالي البالغ عددهم ٨٠ ألفا في جميع أنحاء العالم» (الايكونوميست، ١٨ مايو ٢٠٠٦).

وهذه المخاطر، إذا أخذت مجتمعة، تشكل تحديا بارزا أمام التكامل العالمي. وهذا يصدق أيضا على المستوى الإقليمي. فالتباعد الاقتصادي يتصاعد داخل أوروبا، والتعاون داخل شرق آسيا - بأحسن الأوصاف - محدود، برغم الصدمة العنيفة التي تمس الإقليم.

## «في ظل ركود عميق، يبرز حتما الإغراء بتصدير البطالة من خلال سياسات سعر الصرف التي لا تراعى سوى مصالح البلد دون اعتبار لمصالح الجيران».

ولاريب أن الحكومة العالمية والمشهد الاقتصادي يبزغان من هذه الأزمة، وقد أعيد تشكيليها ويظل المحك الرئيسي هو دعم التعاون الدولي، في وقت يوجد فيه إغراء كبير بالبحث عن حلول في الداخل. إن تعميق النزعة المتعددة الأطراف وليس القومية المتطرفة هي التي يكمن فيها كثير من الردود على التحديات الراهنة. لكن ما الذي ينبغي إلى أن تفعله القوى الفاعلة الدولية والحكومات الوطنية؟

### جدول أعمال السياسات

توحى الشواهد بأن إصلاح الأطر التنظيمية والإشرافية ما هي إلا جزء من الإجابة. وفي اجتماعها القادم في أبريل، ينبغي لمجموعة العشرين أن تلتفت إلى مجموعة أعرض من القضايا التي تشمل التجارة، والتكامل المالي، وسياسات الاقتصاد الكلي. وعلاوة على ذلك، فإن التعاون في مجال السياسات على المستوى العالمي يستلزم إطارا مؤسساتيا مناسباً، ولهذا السبب، فإن إصلاح المؤسسات المالية الدولية قمين بأن يدرج على لائحة المناقشات. ولذلك، نقترح جدول أعمال من خمس نقاط، تشير القضايا الثلاث الأولى منها إلى التجارة العالمية وجدول للأعمال الكلي وتشير الأخيرتان إلى واجبات تضطلع بها المؤسسات المالية الدولية.

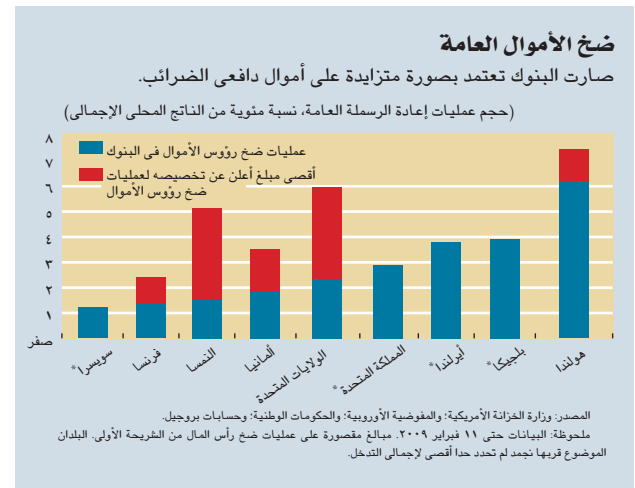
المحافظة على التكامل التجاري، ثمة حاجة ماسة إلى تفادي الإجراءات التي قد تجعل الأزمة والعدوى منها أسوأ. ومن الواضح أن ما أعلنته مجموعة العشرين في نوفمبر الماضي من التزام «بالامتناع عن إقامة حواجز جديدة أمام الاستثمار، أو أمام التجارة في السلع والخدمات، وعن فرض قيود جديدة على الصادرات، أو تطبيق تدابير لا تتسق مع منظمة التجارة العالمية لتحفيز الصادرات» ليس كافياً. وبسبب الزيادة في الرسوم الجمركية المطبقة، وعمليات التوريد العامة المتحيزة إلى عمليات الإقراض من البنوك المفوضة، للمستهلكين المحليين، والضغوط على شركات الصناعة التحويلية وشركات الخدمات من أجل المحافظة على الوظائف في الداخل، فإن التزام مجموعة العشرين بترك مسارات كثيرة إلى النزعة الحمائية مفتوحة على مصراعها. وبدلاً من ذلك، ينبغي على الحكومات في مجموعة العشرين أن تتفق على مدونة للسلوك تحدد ما هي تدابير الإنقاذ والدعم التي تكون مقبولة أم لا في أوقات الأزمات (سواء أكانت تمس التجارة بطريقة مباشرة أم غير مباشرة)، وأن تعهد لمنظمة التجارة الدولية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بمهمة رصد السياسات. وينبغي تطبيق أحكام مماثلة على المستوى الإقليمي.

تصميم برامج وطنية للحوافز وحزم للمساعدات تدعم العولمة ولا تقوضها. على الحكومات أن تدرس الوقت بالنسبة للخطط من جميع نواحيه بالنسبة للخطط التي رسمت في اجتماع مجموعة العشرين في نوفمبر الماضي لتنمية التعافي

ثالثاً، إن الواجهات الوطنية للأزمة قد تؤدي إلى التشاؤم والتفكك المالي والإقتصادي. توجد شواهد أولية مبدئية على أن الحكومات عندما تطلب من البنوك مواصلة إقراض العملاء المحليين، يتم ترشيد وضع مقننات الائتمان بصورة غير متناسبة في الأسواق الأجنبية. وهذا ما حدث مؤخراً، عندما طلبت الحكومة الهولندية إلى بنك أي إن جي التوسع في الإقراض المحلي، مع تخفيض ميزانيته العمومية. وحيث أن الشركات في الاقتصادات الناشئة والأقل نموا تعتمد إلى درجة كبيرة على الائتمان الخارجي، فإن ذلك من شأنه أن يتركها عرضة بوجه خاص للنزعة الحمائية المالية. وعلاوة على ذلك، فإن المساعدات الحكومية - التي يحركها قلق مشروع إزاء الوظائف، تبدو تفضيلاً للاقتصاد المحلي - وغالباً ما يكون ذلك بصورة ضمنية على الأقل. فالتحيز الفرنسي للوظائف المحلية في خطتها المتعلقة بصناعة السيارات، والحكم الخاص «بشراء المنتجات الأمريكية» من قانون الحوافز الأمريكية، والشعار الذي صار الآن سيء السمعة الذي أطلقه رئيس الوزراء البريطاني جوردون براون وهو «الوظائف للعمال البريطانيين»، ما هي إلا بضع نماذج.

وأخيراً وليس آخراً، فبرغم التزام مجموعة العشرين في نوفمبر الماضي بعدم زيادة الرسوم الجمركية، إلا أنها قد ارتفعت منذ بداية الأزمة في عدة بلدان من الهند والصين إلى الاكوادور والأرجنتين. وهذا يأتي على منوال تحرك مماثل جرى منذ عام مضى عندما طبقت قيود على التصدير عندما كانت البلدان تحاول عزل المستهلكين المحليين عن أسعار الغذاء العالمية الآخذة في التزايد.

ومن الصعب القول ما إذا كانت هذه التغيرات مجرد ردود أفعال قصيرة الأجل لصدمة كبرى، أم أنها ترقى إلى اتجاهات جديدة ومقلقة. وعلى أقل تقدير، فقد تغير التوازن بين القوى السياسية والاقتصادية بصورة ملحوظة. ولما كان الدعم السياسي للعولمة في أفضل حالاته ضحلاً بينما كان الاقتصاد العالمي في حالة ازدهار، فإن هذا يبين أن البندول يتأرجح الآن في الاتجاه المعاكس. وتلقاء هذه الخلفية، يبرز درسان من التاريخ يستحقان أن نضعهم نصب أعيننا. أولها أن تفكيك سياسات الحماية يستغرق وقتاً. فقد تطلب إزالة الحواجز التجارية التي أقيمت في فترة ما بين الحربين عقوداً من الزمن. وثانيهما، أنه حتى لو كان جانباً مهماً من التقدم في تحرير التجارة خلال العقود الأخيرة قد اكتسب صبغة مؤسسية، وكانت عمليات عكس الاتجاه القوية على نحو ما تم في الثلاثينيات من القرن العشرين غير محتملة، فإن الاتجاه النزولي الحزوني نحو النزعة الحمائية يفعل فعله بسرعة.



على المستوى العالمي من خلال حزم الحوافز، ومراجعة حجم ومدى كفاية الجهود المعلن عنها حتى الآن. ويعتبر التعاون الدولي في هذا المجال بطبيعته دقيقاً لأن أفضل نوع من الحوافز المالية العامة كما وضعها أحد الوزراء الأيرلنديين بصورة فظة «من وجهة نظر أيرلندا هي التي يطبقها شركاؤنا التجاريون. وفي النهاية، سوف تدعم هذه الحوافز الطلب على صادراتنا دون أن تكلفنا شيئاً». (ويلي أودي، وزير الدفاع في جريدة «الإندبندنت الأيرلندية»، ٤ يناير ٢٠٠٩). وتتباين الحزم المعلن عنها حتى الآن تبايناً كبيراً من حيث الحجم والمضمون، وحتى عندما لا

## «إن منح الاقتصادات الناشئة والنامية صوتاً وتمثيلاً أكبر.. ينطوى على تخفيض عدد المقاعد الأوروبية، ونبذ سلطة الاعتراض (الفيتو) الأمريكية».

تتضمن أية تدابير تبعث على التشويه، ينزع كثيراً منها إلى تفضيل تدابير العرض في الصناعات ذات المكون المحلي المرتفع، مثل البنية التحتية. وهذا أمر قانوني تماماً، ويعتبر إلى درجة معينة حتمياً، لأن الحكومات خاضعة للمساءلة أمام دافعي الضرائب في بلادها. الذين يرغبون في الانتفاع بالأموال التي تم ضخها. ولكن ذلك يفتقر إلى الكفاءة لأن قطاع السلع القابلة للتداول (بالإضافة إلى التشييد) هو القطاع الأكثر تأثراً بالأزمة. وعلى مجموعة العشرين، كإجراء لسد الثغرات، أن تتفق على مجموعة من المبادئ تتعلق بمضمون حزم الحوافز والدعم الوطنية، وأن تدرج العناصر التي يحتمل أن تكون الأكثر مدعاة للتشويه ضمن مدونة السلوك المقترحة أعلاه.

تفادي سياسات سعر الصرف التي تشعل عدم الاستقرار الخارجي. وفي حالة الركود العميق، يتصاعد الإغراء بتصدير البطالة من خلال سياسات سعر الصرف التي لا تركز إلا على مصالح البلدان دون مراعاة لمصالح جيرانها. ومن حسن الحظ أن الأمر لم يصل بعد إلى هذا الحال على نطاق كبير، إلا أنه بالنسبة للمستقبل، ينبغي على مجموعة العشرين أن تشدد على ضرورة تفادي مثل هذه التدابير وأن تطلب إلى صندوق النقد الدولي أن يقوم برصد أسعار الصرف على أساس الوقت الحقيقي وأن يبلغ فوراً عن الانتهاكات التي قد تتم. وقد تم الاتفاق على هذا المبدأ في ٢٠٠٧، وصارت له أهمية خاصة في السياق الراهن.

بناء الثقة في التأمين متعدد الأطراف وليس التأمين الذاتي. ثمة حاجة ملحة لتفادي التوليفة المصممة لحالة الركود التي تجمع بين نضوب التدفقات المالية إلى الاقتصادات الناشئة والنامية، وتراكم احتياطات كبيرة من النقد الأجنبي. إن الخطر المائل حقيقياً تماماً. فقد ظلت معظم الاقتصادات الناشئة تعاني من توقف مفاجئ في تدفقات رأس المال إلى الداخل (أو انعكاس اتجاه تدفق رؤوس الأموال)، وما تبعه من عواقب وخيمة، خاصة في وسط وشرقي أوروبا وهما الإقليم الوحيد من العالم الذي ظل إلى وقت قريب يعتمد على رأس المال الأجنبي لكي يلحق بركب النمو. وعلاوة على ذلك، فإن الدرس الذي يمكن أن يستخلصه الكثيرون من الأزمة يتمثل في ضرورة وجود حتى مزيد من الاحتياطات للتأمين الذاتي ضد مثل هذه الأحداث. وسوف يتضمن ذلك تحركاً واسعاً، بما في ذلك داخل آسيا، حيث الاحتياطات عالية بالفعل، نحو فوائض في الحساب الجاري في أسوأ وقت ممكن - وهو ما يعتبر «مفارقة التوفير» الدولية. وعلاوة على ذلك، فإن

تكديس الاحتياطات يعتبر، بالإضافة إلى مساهمته في الأزمة، عن طريق إنكفاء الطلب الفانض على الأصول المالية الأمريكية، طريقة باهظة التكلفة من الناحية الفردية، وغير كفوة من الناحية الجماعية لتوقى الأزمات الناجمة عن الافتقار إلى الثقة في التأمين المتعدد الأطراف من خلال المؤسسات المالية الدولية، خاصة صندوق النقد الدولي. بل إن هناك حاجة إلى إعادة بناء الثقة في النظام. ويعتبر مستوى الموارد الذي يقتضيه ذلك وتوليفة التأمين المتعددة الأطراف والإقليمية اللازمة لتحقيق هذه الغاية، من الموضوعات المشروعة للمناقشة. وليس هناك مبرر لأن تكون التوليفة موحدة عبر الأقاليم، لكنها أياً كان شكلها، سوف تسفر عن وفورات مالية كبيرة.

جعل المؤسسات المالية الدولية أكثر تمثيلاً للمعيطات الراهنة. ومن الواضح أن ما حدث أخيراً من إصلاح في الحصص والأصوات في صندوق النقد الدولي لم يكن كافياً لخلق أو إعادة خلق الملكية اللازمة في العالم الناشئ والنامي، الأمر الذي يجعل من الضروري وضع إجراء المزيد من إصلاح الحوكمة على جدول الأعمال. وقد فوضت مجموعة العشرين الوزراء في إعداد مقترحات لإصلاح المؤسسات الملكية الدولية، بما في ذلك منح صوت وتمثيل أكبر للاقتصادات الناشئة والنامية. وسوف يكون تحقيق هذا التغيير الذي لا غنى له - الذي ينطوي على المستوى العملي، على تخفيض عدد المقاعد الأوروبية، ونبذ قوة الاعتراض (الفيتو) الأمريكية - أسهل لو تم وضع الجدول حول إعادة توزيع السلطة ضمن سياق أعرض (على النمو المطروح أعلاه).

ولذلك، فإن المهام المطروحة على عاتق مجموعة العشرين موعدة، لكن مجموعة العشرين هي المسرح المناسب للتصدي لها. ومن المسلم به أن كثيراً من البنود الواردة في إعلان نوفمبر ٢٠٠٨، كانت تتعلق في الأساس بمسئولية البلدان أو الأقاليم التي تمتلك أكثر الأسواق المالية تطوراً. وعلى النقيض من ذلك، فإن ضمان أن الأزمة لن تسفر على المدى القصير عن تجزؤ اقتصادي، وأن التجارة والتمويل الدوليين لن يتحولا إلى محركين قويين للانكماش الإقتصادي يحتاج إلى محفل أوسع، مثل مجموعة العشرين. فلو تمكنت مجموعة العشرين من النجاح في الارتباط بالمؤسسات الدولية القائمة، واعتمدت على قدراتها التحليلية، فقد يعنى ذلك تحويل الأزمة إلى فرصة لحوكمة العولمة بصورة أقوى وأكثر مشروعية. ■

جين بيزاني فيري مدير بيت الخبرة الأوروبي بروجيل، حيث تعمل انديرا سانتوس زميلة بحوث وقدم مارتن كسلر مساعدات بحثية.

المراجع:

Bernanke, Ben, 2005, "The Global Saving Glut and the U.S. Current Account Deficit," speech at the Sandridge Lecture, Virginia Association of Economics, March 10, Richmond, Virginia.

Blanchard, Olivier, 2008, "The World Financial and Economic Crisis," Munich Lectures, CESifo Conference, November, Munich, Germany.

Caballero, Ricardo, 2009, "A Global Perspective on the Great Financial Insurance Run: Causes, Consequences, and Solutions," notes prepared for MIT's Economics Alumni dinner, January 20, New York.

Cohen-Setton, Jérémie, and Jean Pisani-Ferry, 2008, "Asia-Europe: The Third Link," Bruegel Working Paper 00804/ (Brussels, Belgium).

Institute for International Finance, 2009, "Capital Flows to Emerging Market Economies" (Washington).

International Monetary Fund, 2008, Global Financial Stability Report, October (Washington).

O'Dea, Willie, 2009, "Why Our Response to Crisis Isn't Wrong," in The Irish Independent, January 4 (Dublin).

The Economist, 2006, "Germany's Export Champions," May 18 (London).